

عالي رئيس ديوان المظالم حفظه الله فإننا نلتجأ إلى الله تعالى ثم لمعاليتكم، وذلك من خلال مراجعتي لإنهاء إجراءات تعويض بيت الوالد (رحمه الله) الذي تمت إزالته في عملية تطوير مدينة جدة. وحيث أن أخي بهجت عابد طوخي بسجل مدني رقم 1076398146 رفع جميع الطلبات الخاصة بعملية التعويض من حساب الوالد بسجله المدني رقم 1016641720 قبل وفاته حسب إفادته بتسجيل صوتي عن طريق الواتس. وبتاريخ 9/10/1443 هـ تم الانتهاء من إجراءات تقدير المعاملة وإحالتها الى فرع هيئة عقارات الدولة حسب خطاب الهيئة رقم 4320041779 بتاريخ 17/9/1443 هـ ليتم إكمال إجراءات التعويض. وبتاريخ 16/2/1444 هـ توفي الوالد (رحمه الله) وبعدها راجع أخي فرع عقارات الدولة في جدة حيث أفادوه أن الشيك قد صدر بمبلغ مليون ومائة وثلاثة وثلاثون ريال ولكن صدر باسم الوالد فأخبرهم بوفاة الوالد فطلبوا منه إحضار صك حصر الورثة وشهادة الوفاة وصورة الصك المحدث ووكالات عن الورثة ليتم تسليم الشيك بعد إضافة كلمة (ورثة) الى الشيك وتجييره من الخلف بأسمي الورثة. فقام إخوتي بالاتفاق على توكيلي بالإنيابة عنهم بوكالات شرعية لإنهاء جميع أمورهم لدى الجهات ذات الاختصاص. وبعد مراجعتي له حسب طلبه أفادني أن المعاملة صدرت في الرياض وليس في جدة وعندما أخبرته أنني جئت لاستلام الشيك حسب ما طلبه مني أنكر ما قاله لي جملة وتفصيلا وأن الشيك لم يصدر أصلا مما جعلني في حيرة من امري وأنا أجهل تماما ماهي الأسباب التي جعلته ينكر ما قاله لي. بعدها حاولت إنهاء المعاملة عن طريق موظف آخر اسمه نايف الحربي في هيئة عقارات الدولة والذي أفادني أن المعاملة قد انتهت فقط تحتاج عملية تدقيق بسيط وسوف يتم التنسيق مع موظف اسمه إبراهيم عواجي في قسم حصر المشتريات لإنهاء التدقيق ومن ثم يتم رفعها على منصة اعتماد للصرف وطلب مراجعتي في اليوم التالي إذا لم تصلي رسالة على جوالي وبالفعل تم مراجعته حسب طلبه وعندما سألته هل تم الانتهاء من المعاملة أرتبك وقال لي أن المعاملة جات من الأمانة ولكن لا نستطيع رفعها على المنصة بسبب أن المعاملة تم إرجاعها الى الأمانة بدون ذكر الأسباب وعليها مراجعة الأمانة . وعندما راجعت الأمانة تم توجيهي الى موظف اسمه سعد المخلفي حيث قال لي موقع العقار وإحداثياته الذي تم إرفاقهما في المعاملة غير صحيحة ويجب تعديله وإرفاقه من جديد في المعاملة وبعدها ذهبت لمكتب هندسي وتم تصحيح الإحداثيات والمصور الجوي للعقار وعندما أردت إرفاقه في موقع الأمانة لم أستطيع بسبب أن أخي بهجت رفع المعاملة من نفاذ الوالد وقد تم إقفال حسابه بسبب الوفاة. فقامت بمراجعة الأمانة في قسم الجمهور عند موظف اسمه محمد مرسال فشرحت له وضعي فطلب مني رقم المعاملة وأول ما أستعرضها قال لي من بهجت؟ قلت له أنه أخي وأنا الوكيل الشرعي للورثة وأريد تحويل المعاملة من نفاذ الوالد الى نفاذي ليتم إرفاق الطلبات فقال لي أن هذه المعاملة لا أحد يستطيع إكمالها الا بهجت أو أقوم برفع معاملة جديدة. وبينما كنت أكرر محاولاتي لتحويل المعاملة يقوم أخي بهجت بإرسال رسالة صوتية أن المعاملة تم تحويلها الى حسابه في نفاذ عن طريق موظفة اسمها فاطمة عقيل الزهراني بسبب أن حساب الوالد تم إقفاله وهو في بيته ويقول إنه قال له شخص في الأمانة أنه هو الوحيد اللي يقدر يكمل المعاملة ويجب عمل وكالات له أو نعمل معاملة جديدة والوكيل الجديد اللي راح يكملها. والسؤال من الذي أعطى هذه الموظفة الحق في تحويل معاملة من نفاذ شخص متوفي الى شخص آخر وهو في بيته ويمتنعوا من تحويلها الى وكيل شرعي وهو يراجع في الأمانة؟ وبعدها حاولت تصعيد الموضوع من داخل الأمانة وتم توجيهي الى وكيل الأمين للخدمات ناصر المتعب وشرحت له وضعي وهو رئيس سعد المخلفي فطلب مني عمل معروض وهو يشرح عليه بتحويل المعاملة تحت اسمي ليتم إرفاق الطلبات ووجهه الى سعد المخلفي والذي بدوره حول المعاملة تحت اسمي بدون مرفقات مما زاد من حيرتي بوجود شيء غامض في موضوعي ويحاول سعد إخفائه عني. فحاولت بعدها مع سعد المخلفي لإظهار المرفقات التي أضافها أخي للمعاملة لمعرفة أين تمكن المشكلة والتي بسببها أعيدت المعاملة من هيئة عقارات الدولة الى الأمانة بعد مراجعتها وصدور شيك تعويض عليها فصار يتهرب من طلبي ويعتذر بأسباب واهية وغير منطقية وأنه فقط يحتاج المصور الجوي للموقع وعليه الإحداثيات ليتم تصحيح المعاملة وأرسالها الى هيئة عقارات الدولة حسب وعده لي. وبالفعل قمت بإرفاق الطلبات بتاريخ 17/3/1444 هـ اللي طلبها عن طريق موقع الأمانة وقام بدوره بتحويل المعاملة الى قسم حصر المشتريات عند موظف اسمه إبراهيم عواجي وذلك بتاريخ 21/3/1444 هـ. وبعدها وبالتحديد في تاريخ 22/03/1444 هـ تم تحويل المعاملة الى قسم التقديرات في هيئة عقارات الدولة في الأمانة وجلست المعاملة في هذا القسم أكثر من أربعة أسابيع. وبعد محاولات عديدة لمعرفة سبب هذا التأخير اتضح لي أن جميع المعلومات اللي أضيفت عن طريق الموظف إبراهيم عواجي غير صحيحة وحتى الصور والإحداثيات التي أرفقتها لم تضاف للمعاملة. فرجعت مرة أخرى الى وكيل الأمين ناصر المتعب وأخبرته بما حصل وطلبت منه إرفاق الصك وإظهار المرفقات وشرح على المعاملة اللي صدرت برقم 4400137908 وتاريخ 13/04/1444 هـ وحولها الى سعد المخلفي

والذي مازال يماطل ويتجاهل كل التوجيهات ومازالت المعاملة معلقة في إدارته. وبعد ذلك قررت تصعيد موضوعي الى نائب الأمين الأستاذ على القرني وشرحت له معاناتي ورفعت خطاب عن طريق مدير مكتبه عبد الله الزهراني للتحقيق في الموضوع وصدرت معاملة جديدة برقم 4400156172 وتاريخ 04/1444 /26 هـ وتم توجيه المعاملة للتحقيقات واليوم بتاريخ 4/5/1444 هـ راجعت الأستاذ على القرني فتم توجيهي الى موظف اسمه مطلق الغامدي واللي بدوره ارسلني الى قسم التحقيقات في الأمانة لأخذ أقوالي وقالوا لي أنهم سوف يتواصلوا معي ولم يحدث شيء. وحسيت أنهم جالسين يماطلوني وأنا لن أستطيع حل موضوعي. فقررت الذهاب للأمانة وتقدمت بخطاب وأعطوني معاملة رقم 201140503 بتاريخ 2023 /6/12 وللأسف تم حفظ المعاملة بدون ذكر السبب. رجعت مرة أخرى للأمانة لمقابلة ناصر المتعب لكنه أعذر وأحضر نزيه المغربي وواحد لقبه العتيبي للجلوس معنا لحل الموضوع وإرفاق الصك وتقييم العقار وإعادة المعاملة لهيئة عقارات الدولة لإكمال إجراءات التعويض وبالفعل تم ما اتفقنا عليه وتم إرسال المعاملة الى عقارات الدولة وتم تقييم العقار بمليون ومئتان ألف ريال. بعدها راجعنا مدير عقارات الدولة محمد الأسمرى الذي أكد لنا أن المعاملة مكتملة ولكن لا يستطيع رفع المعاملة بسبب الميزانية وعلينا الانتظار . سمعنا أنه بدأ تعويض المواطنين فراجعت عقارات الدولة للاستفسار فوجهوني لنائب المدير عبدالرحمن ولي الذي أكد أن الشيك صدر ولكن تم تعويضنا عن الأنقاض فقط . قلت أرجع في يوم آخر لمقابلة المدير محمد الأسمرى لأفهم أيش موضوع الصك وبالفعل لما راجعت وقابلته قال إن المحامي حق أخي بهجت أضاف الصك للمعاملة (اللي يثبت تملك الأنقاض فقط) وفي هذه الحالة سيرسل الصكوك للمحكمة للتأكد من الصك الصحيح وبعد ما يجيه الرد يرسل المعاملة للأمانة مره أخرى لتقييم العقار ولما ترجع يرسلها على منصة اعتماد للتعويض وكان ذلك في شهر ذي القعدة عام 1444 هـ. وصرت أتابع المعاملة عن طريق موقع الأمانة ولاحظت أن المعاملة تدور في 3 مكاتب في الأمانة فقط تخرج من مكتب وتدخل في الآخر واستمرت على الحال شهر. انتظرت يومين ما جاني شيء فراجعتها مرة أخرى وسألتها قالت إنها ما أرسلت المعاملة وحسيت أنها جالسة تماطل فخرجت من مكتبها وتوجهت لمكتب محمد الأسمرى ولم أجده وأنا خارج وجهوني لمديرة الصالة خلود الكحيلي فسألتها أيش في معاملتنا وليه هذه المماطلة كل المواطنين أخذوا تعويضاتهم إلا نحن فقامت تقول لو كيلتي لا ترفعي صوتك واتصلت على الأمن وجاء وأخرجنا ونحن مصدومين من اللي يبصير معنا ولا نعرف السبب. واليوم وبعد مرور عام كامل والمعاملة محجوزة عند سعد المخلفين في الأمانة بحجة عدم وجود صك حصر الورثة وهو (ليس من اختصاص الأمانة) مع العلم أن المعاملة مكتملة في هيئة عقارات الدولة قد سلمتها بيدي للموظف ماجد الخيبري. فلماذا كل هذا التعطيل؟